الباب الثامن

القدس والأمم المتحدة

قرار التقسيم

obeikandl.com

obeikandl.com

الباب الثامن

القدس والأمم المتحدة

قرار التقسيم

أصدرت هيئة الأمم بتاريخ 29 تشرين ثاني 1947 م قرارها القائل بتقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة يهودية، وأخرى عربية، أما القدس فتقرر تدويلها.

في 14أيار 1948 م رحل المندوب السامي البريطاني، وما كادت شمس اليوم التالي أي 15 أيار تغيب حتى كان آخر جندي بريطاني قد رحل فقد غادر الإنجليز بعد أن هيئوا الظروف المناسبة محلياً وعربياً ودولياً لاستيلاء اليهود على فلسطين ومن ضمنها الجزء الأوفر من القدس الغربية، فدخل الجيش الأردني القدس الشريف يوم 18/ 5/ 1948.

شعر العرب بخيبة الأمل وأدركوا أنهم أمام حقيقة مرة هي الدولة اليهودية التي خلقتها بريطانيا ودول الغرب، كما لم يحلم اليهود بأن يحصلون على قرار يمنحهم دولة ذات سيادة، .

عندما قررت الجمعية العمومية تقسيم فلسطين، ووضع القدس ومنطقتها التي تمتد من شعفاط شمالا والعيزرية شرقاً وبيت لحم جنوباً وقالونية غرباً، تحت إشراف دولي، وافق اليهود على المشروع كله مع الاعتراض على تدويل القدس، ورد العرب المشروع كله بما في ذلك التدويل.

عهدت الجمعية العامة إلى مجلس الوصاية بوضع نظام للوصاية الدولية على القدس، ففعل على أساس إيجاد إدارة موحدة، يشترك فيها العرب واليهود وممثلو الأمم

المتحدة، وتستند إلى مجلس استشاري مشترك، وإلى حاكم عام له صلاحيات واسعة تعينه الأمم المتحدة. [1]

القدس في خضم الأحداث في عامي 1947م و 1948

الوضع السكاني:

في الوقت الذي اتخذت فيه الأمم المتحدة قرارها المشهور بشان التقسيم، داعية إلى أن تصبح القدس كياناً منفصلاً، كان الإقرار بالوجود العربي _ الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي – في المدينة أمراً لا مفر منه. كان العدد السكاني في المدينة ضمن حدود البلدية 100الف يهودي و 60000عربي لكن القدس العربية تعتبر المركز التجاري والإداري بالنسبة لفلسطين، ومن هذا المنطلق وسع البريطانيون حدود منطقة القدس، فأصبح الوضع السكاني أكثر بقليل لصالح العرب من اليهود، حيث أن السكان العرب كانوا 105 آلاف بينما اليهود حوالي 100 ألف. وكان العرب يملكون أكثر من 80٪ من الممتلكات بينما اليهود يملكون 7 ٪ فقط.

"بعد قرار بريطانيا نقل مسؤوليات انتدابها إلى الأمم المتحدة، وموافقة مجلس الأمن على قرار التقسيم في تشرين ثاني، بدا الصهاينة يحيكون خطة للاستيلاء على القدس بكاملها،

انقسمت القدس بالفعل على امتداد خطوط المعركة التي حددتها الهدنة الثانية في 18 تموز عام 1948م، كان العرب يمتلكون ما يصل إلى 40 ٪ من الممتلكات في القسم الغربي أفرغ من العرب. وحسب التقديرات المحافظة طرد أكثر من 30 ألف وربما 60ألفا

(1) المصدر نفسه ص 97.

وإذا حسبنا العرب الذين أفرغوا من القرى في الجهة الغربية من المدينة يزداد العدد ليصبح حوالي 80 ألفا [1]

القدس من منظور القرارات الدولية

لم تلعب مدينة من المدن القائمة على وجه البسيطة، الدور الذي لعبته القدس في التاريخ.

فقد كانت على مر الدهر، مطمع أنظار الغزاة والفاتحين، فحوصرت مراراً، وهدمت تكراراً، وهجرت وأعيد بناؤها عشرات المرار إنها مقدسة في نظر جميع الأديان، إن قدسيتها كانت السبب في شقائها.

ففي مطلع القرن العشرين تعرضت هذه المدينة إلى أشرس هجمة تلاقت فيها أطماع الصهيونية العالمية وشراهة المستعمر الغربي، فقد اتخذت القرارات الدولية الهامة، من أجل هذه المدينة، بيد أن التناغم الصهيوني الاستعماري طغى على جميع القرارات الدولية، لكن الغدر والخيانة كان عنوان ورمز المستعمر الذي شجع الهجرة اليهودية، وعمل بكل ثقله على تحطيم الآلية العربية .

القدس من الانتداب البريطاني إلى قيام دولة إسرائيل

القرار رقم 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تاريخ 29/ 11/ 1947م.

(1) هدسون، مايكل، **تحويل القدس** (مقال كامل العسلي، القدس في التاريخ)، عمان، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، 1992م ص 319.

obeikandl.com

القدس: الأماكن المقدسة: الخلفية

1- تنشأ في فلسطين دولتان، عربية ويهودية وتدويل مدينة القدس.

2- يحق للعرب واليهود المقيمين في القدس ممن وقعوا بيانا أعربوا فيه عن نيتهم أن يصبحوا مواطنين كل في دولته.

3- المحافظة على حرية المرور إلى الأماكن المقدسة لجميع الطوائف.

4- الحفاظ على الأماكن المقدسة لجميع الأديان.

5- لا تفرض ضريبة على الأماكن المقدسة.

6-المواطنون المقيمون خارج مدينة القدس، لهم حق التمتع بجنسية الدولة التي يقيمون فيها.

7- يُجعل لمدينة القدس كيان منفصل (Corpus Sepratum) خاضع لنظام دولي خاص وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، وللقدس نظام إداري وسياسي واقتصادي بإشراف خارجي.

قرار مجلس الأمن رقم 49 تاريخ 22/ 5/ 1948م

الخلفية: يدعو مجلس الأمن لجنة الهدنة جميع الأطراف المعنية إلى أن تعطي التفاوض من أجل هدنة والمحافظة عليها، في مدينة القدس، الأولوية المطلقة.

قرار مجلس الأمن رقم 50 تاريخ 29/ 5/ 1948م

الخلفية: يتخذ مجلس الأمن الاحتياطيات اللازمة لحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، في القدس.

قرار مجلس الأمن رقم 54 تاريخ 15/ 7/ 1948م

الخلفية: إيعاز مجلس الأمن إلى الوسيط الدولي بمواصلة جهوده من أجل نزع السلاح عن القدس.

قرار الجمعية العامة رقم 194. تاريخ11/ 12/ 1948م

الخلفية: وضع تصور واضح لمستقبل مدينة القدس. وضمان حرية العبادة

3- قرارات مجلس الوصاية

قرار رقم 29 / الدورة الثانية تاريخ 11/ 12/ 1947م

الخلفية: القرار الذي تبنته اللجنة ينص على أن اللجنة العامة بان القدس، بإمكانها أن تستمع للأطراف المعنية.

قرار رقم 32 تاريخ10/ 3/ 1948م

الخلفية: الإعراب عن الرضا بشأن وضع القدس.

قرار رقم 33 تاريخ 10 / 3/ 1948م

الخلفية: القرار ينص على الطلب إلى الأمين العام توفير اعتمادات متعلقة بمشروع نظام القدس.

قرار رقم 34 تاريخ21/ 4/ 1948م

الخلفية: القرار ينص على إحالة مسألة الموافقة على مشروع نظام القدس إلى الجمعية العامة.

قرار رقم 113 تاريخ 19/ 12/ 1949م

الخلفية: القرار ينص على دعوة رئيس مجلس الأمن على إعداد ورقة عمل حول نظام القدس

قرار رقم 114 تاريخ 20/ 12/ 1949م

الخلفية: القرار ينص على دعوة إسرائيل إلى إلغاء نقل بعض الدوائر والوزارات إلى القدس.

قرار117 تاريخ 10/ 2/ 1950م

الخلفية: القرار ينص على إنهاء إعداد نظام القدس.

قرارا رقم 118 تاريخ 11/ 2/ 1950م

obeikandl.com

الخلفية: القرار ينص على دعوة إسرائيل والأردن إلى إبداء رأييهما في تعديل مشروع نظام القدس.

قرار رقم 232 تاريخ 4/ 4/ 1950م

الخلفية: القرار ينص على دعوة إسرائيل والأردن في التعاون في تنفيذ نظام القدس.

قرار رقم 234 تاريخ 14/ 5/ 1950م

الخلفية: القرار ينص على ملاحظة عدم استعداد الأردن وإسرائيل للتعاون من أجل تنفيذ نظام القدس.[1]

4 – مشروع قانون مجلس الوصاية(الخاص بالقدس)

صودق على المشروع بتاريخ 4/ 4/ 1950م.

الخلفية: على ضوء قرار التقسيم رقم (181) والذي نص على إقامة دولتين في فلسطين واحدة عربية والأخرى يهودية، على أن تبقى منطقة القدس منطقة منفصلة عن الدولتين، طلبت الجمعية العامة من مجلس الوصاية إدارة المدينة وتحضير قانون مفصل لها.

تعقيب: إن المتتبع لجميع هذه القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العمومية أو مجلس الأمن، يلاحظ أن التأثير الأنجلو أمريكي ما زال مهيمنا على القرارات الدولية بهذا الشأن، ويدعم فكرة إنشاء الوطن القومي لليهود، وتأسيس دولة لهم فيها، وإقامة دولة عربية فلسطينية بجانبها تعيشان جنبا إلى جنب، وأن قضية القدس قضية لا نقاش فيها، حيث برز دور هذه القرارات المتضمنة في أغلب الأحيان تدويل القدس، وهذا ما لم يوافق عليه الطرف العربي ولا بأي حال من الأحوال.

(1) إبراهيم ابو جابر ، سبق ذكره، ص138